والترك واباحة كل منهما تقاد ايجاب احدهما وتزيد الاباحة بعلاقة مطلق
الاذن وكتب ايضا قوله ففي الاباحة شروع في الغرض بين التسوية والاباحة
كان سائلا سأله وقال له احدهما لازم للاخر فما الغرض والتميمي العلاقة
فيه وفيما بعده مطلق الطلب الانجلي المراد بالانجلاء الانكشاف
وبالاصباح ظهور ضوء المصباح ع ق وكتب ايضا قوله الانجلي لا يبعد ان
يقال البارد لما هو اصل اذ الضرورة ترد الكلمة الى اصلها ولا يصح ان
تكون اشباع الكسرة كما مثل لانه لا تكتب الياء الحاصلة من الاشباع
اطول بامثل اي افضل لان الهجود دائما ليلا ونهارا اذ ليس
الغرض طلب الانجلاء من الليل الخ لا يبعد ان يجعل من ظرافة الشعر تجعل
الليل بمنزلة انسان متعصب يجري على البخل بالنفع للشاعر فلا
ينجلي لاعتقاده ان الانجلاء نفع له فيقول له انجلي يصبح فانك
اخطأت وليس الاصباح اي المبجح منك بامثل اي افضل فلا تتجاوز عادتك
لاعتقادك الخطأ اطول من تباريح بالحاء المهملة اي شدائد والجوى
هو الحرقة وشدة الوجد من حزن او عشق ولا استطالته تلك
الليلة اي عده تلك الليلة طويلة قصدا على سبيل التضرع المراد به
الخضوع والاتيان بالطلب بخضوع فيحصل تكرار والالتماس وسيمي
بالسؤال ايضا س لمن يساويك هل المراد في نفس الامر او لو
بحسب زعم المتكلم وهل المرجع العرف ش اي على ان المراد في نفس الامر
قد سبق ان الاستطالة اي عند قوله الم موضوعة لطلب الفعل
استطالة من المساوي اي في نفس الامر بل من الادنى
ايضا قالع ق وظاهر ما تقرر ان مناط الامرية في الطلب هو الاستطالة
ولو من الادنى ومناط الدعاء فيه التضرع والخضوع ولو من الاعلى كالسيد
مع عبده ولا يكاد يتصور على حقيقته ومناط الالتماس فيه التساوي
مع نفي التضرع والاستعلاء لكن ذكر في المطول ان الالتماس يكون معه
تضرع وخضع لا يبلغ الى حد الدعاء وعلى ما تقرر اذا صدر الطلب
من الاعلى الى الادنى كالسيد مع عبده من غير استعلاء ولا تخضع لم يسم
بواحد منهما وهو بعيد اه وقوله من الاعلى الى الادنى مثله الفاكهي كالعبد

مع سيده حقه القرر المراد من الفور وجوب تحميل المامور به
في اول اوقات الامكان ومن التراخي جواز تاخيره عنه لا وجوبه حتى
لو اتى به فيه لا يعتد به اذ لا قايل به فالتقابل باعتبار القيدين جميعا
فتوهم وكتب ايضا ما نصه صرح السكاكي بذلك في النهي فيكون
كذلك الدعاء والالتماس كذا في الاطول ولم ينقل الم عنه ذلك
في النهي لان الفورية فيه مسلمة عند الانصاف لا عند الحمية
والجدال كما في الاستفهام والنداء فانه حققها باتفاق الفور
فتعين الاستفهام انما يراد الجواب بالمستفهم عنه فورا وفي النداء انما يراد
اقبال المنادى كذلك وهذا معقول لا مثبت اذ اللغة انما تثبت بالنقل
لا بالقياس ولشهادة الفهم الخ هذا على الطلاقه لا يصح لانه اذا
كان بالعطف يتبادر الفهم الى الجمع والتراخي كان يقال قم واقعد او ثم
اقعد او فاقعد ويحتمل ان يكون داخلا في قوله وفيه نظر اطول
بعد الامر بخلافه اي وقبل فعل خلافه بخلافه اي بعدمه كما
يظهر من التمثيل ع ق الى تغيير الامر الاول اي تغيير المتكلم
الامر الاول بالثاني اهع ق دون الجمع وارادة التراخي اي من
غير ان يتبادر ان المتكلم اراد الجمع بين الفعلين المامور بهما ومع غير
ان يتبادر ان المتكلم اراد جواز التراخي في احد الامرين حتى يمكن الجمع
بينهما وبهذا يعلم ان الجمع والتراخي متقاربان لانه متى جاز التراخي
امكن الجمع فاحد الامرين او كلاهما على التراخي ويلزم تغيير الاول
كونه على الفور حيث عنوه بما يعقبه فيثبت به المطلوب من كونه
على الفور ع ق ثم قال بعد واذا قدرنا جواز التراخي لان القول
المقابل للفور جواز التراخي ما ارادة مطلق الطلب لان حقه الدلالة
على التراخي فالذي يقول به المقابل هو انه لمطلق الطلب الصادق
بالفور والتراخي اهـ وعبارة غيره قوله وارادة التراخي اي وهو جواز
ارادة التراخي قوله وارادة التراخي اي تراخي احد الامرين اللازم
للجمع فان المولى العاقلة لتبادر الفهم الى التغيير حتى المعا
اي الى المسا فهي غاية والغاية لا بد لها من مبدا والمناسب هنا